

## روسيا تشرع قانوناً لمعاقبة المنصات الاجتماعية الأميركية

بدرها، أكدت فيسبوك في بيان نشرته على مدونتها الرسمية، أن هذه الخطوة تهدف إلى "مساعدة الأشخاص على فهم من يقف وراء الأخبار التي يرونها على وسائل التواصل الاجتماعي".

كما قامت الشركتان بحظر حسابات وصفحات روسية تخالف سياستها، خصوصاً في ما يتعلق بالادعائية السياسية والتأثير في الانتخابات الغربية.

**من بين الإجراءات المزمع فرضها كعقوبة على رقابة المنصات الاجتماعية، فرض الحبس وإبطاء حركة المرور والغرامات المالية**

وسيفرض القانون الروسي، في حال صدوره، عقوبات على منصات الإنترنت الأجنبية، في حال تقييدها الوصول إلى المعلومات، انطلاقاً من الانتماء العرقي والقومي والسياسي، وهذا لن يقتصر على الشبكات الاجتماعية فحسب، بل سيضم أيضاً منصات تكنولوجيا المعلومات الكبيرة.

ومن بين الإجراءات الانتقامية المزمع فرضها كعقوبة على الرقابة، فرض الحبس وإبطاء حركة المرور وكذلك الغرامات المالية، في حال عدم الامتثال لـ"روس كوماندزور".

وسيتخذ القرار بشأن العقوبات، بالاتفاق مع وزارة الخارجية الروسية.

موسكو - تتجه السلطات الروسية لإصدار مشروع قانون بشأن عقوبات ضد شركات الإنترنت الأجنبية، بسبب فرضها رقابة على وسائل الإعلام الروسية. وطلبت الهيئة الفيدرالية للرقابة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام الروسية "روس كوماندزور"، من الجمعية الفيدرالية إصدار تشريع يتضمن تدابير لحماية المواطنين الروس من الرقابة خلال استخدام موارد الإنترنت الأجنبية.

وقال رئيس لجنة السياسة المعلوماتية في مجلس الدوما الكسندر خينشتاين، إن الحديث يدور عن عقوبات على انتهاكات الحقوق الدستورية. وتم تقديم مشروع القانون، من جانب كل الكتل البرلمانية في مجلس الدوما.

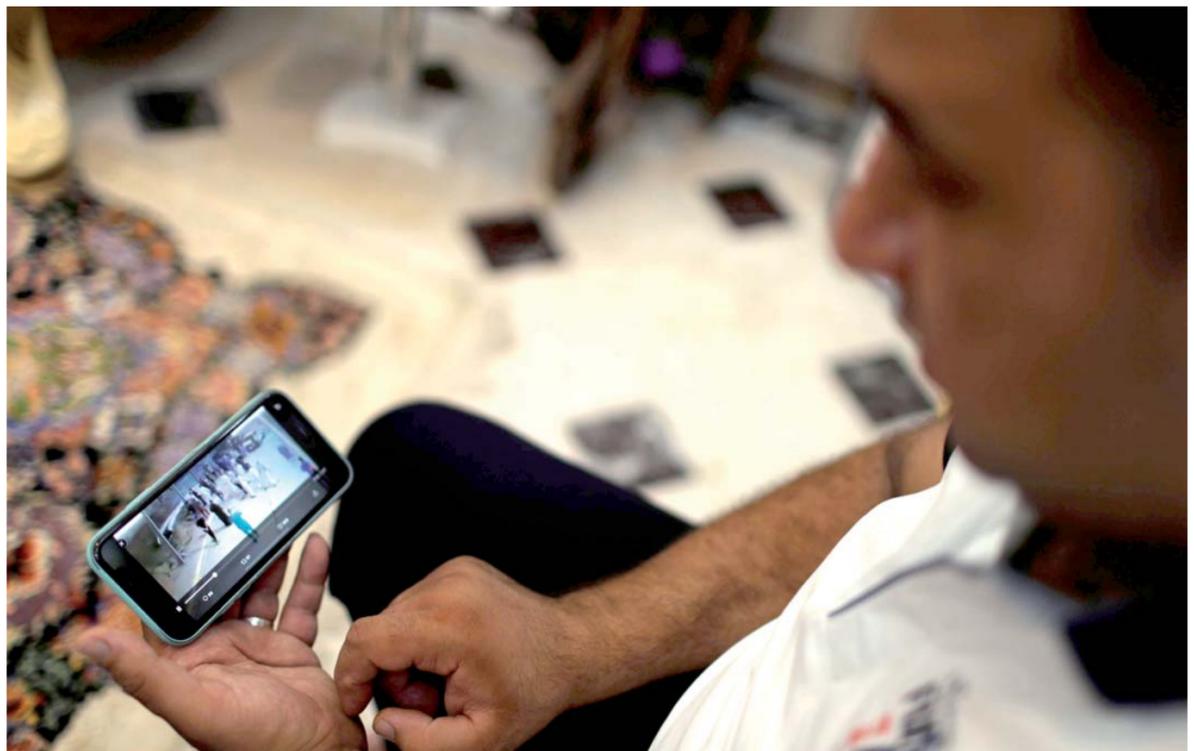
ويأتي ذلك رداً على ما قامت به شركتا غوغل وفيسبوك حيث وضعتا علامة "وسائل إعلام تابعة للدولة" على حسابات تابعة لبعض وسائل الإعلام، روسية أخرى.

وتم وضع العلامة المذكورة على الحسابات التابعة لقنوات شبكة آر تي الناطقة بالعربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والألمانية، بالإضافة إلى وكالتى "سبوتنيك" و"نوفوستي" التابعتين للوكالة الإعلامية الدولية "روسيا سيغودنيا"، ووكالة "تاس" الروسية و"شينخوا" الصينية.

وقالت شركة تويتر تعليقاً على قرارها "نعتقد أن من حق الناس أن يعرفوا أن حساباً معيناً مرتبطاً بشكل مباشر أو غير مباشر بالجهات الحكومية".

## قانون «جرائم المعلوماتية» العراقي مخصص لحماية السياسيين من النقد

القانون يجبر الصحفيين على الإفصاح عن معلومات شخصية



القانون يستهدف الناشطين

ويأتي التوجه لإقرار "قانون الجرائم الإلكترونية" في العراق في ظل واقع مترد من الحريات العامة وحملات حكومية للترهيب والمضايقة والاعتقال والاعتداء على الصحفيين وغيرهم بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير، وتصاعدت وتيرتها منذ بدء اندلاع الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق في أكتوبر 2019.

فقد أمرت السلطات العراقية بإغلاق نحو ثمانى محطات تلفزيونية وأربع محطات إذاعية لعدة أشهر بدعوى انتهاكها لقواعد ترخيص وسائل الإعلام، وتمت مدهامة مكاتب ثلاث وكالات إخبارية على الأقل وإلحاق أضرار بها. وأكدت "سكاي لاين" أن على السلطات العراقية إصلاح القوانين لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية والغناء الأحكام المبهمة بشأن الإهانات والتحرش بدلا من التوجه لإقرار قوانين جديدة تغير المخاوف بشأن مدى حماية حرية التعبير. وحثت على إجراء نقاش مجتمعي واسع بشأن مواءم القانون الجديد قبل طرحه للتصويت والتأكد من عدم استغلاله في التضييق على حريات العراقيين وتمكين أفواههم، واستبعاد التعسف في استخدام القانون.

وسبق أن طرح نواب عراقيون مشروع "قانون جرائم المعلوماتية" الذي يمنح السلطات العراقية الحق في مراقبة ومحاسبة الناشطين على ما يكتبونه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن المشروع قوبل برفض شعبي واسع، ووصف بـ"البوليسي"، كما أثار جدلاً لما يحتويه من فقرات عدت "مفخخة"، وكونها تنطوي على إجراءات خطيرة تسلب حرية التعبير من المواطن وتمنح السلطة صلاحيات واسعة لإصدار عقوبات تكتم الحريات التي كفلها دستور البلاد.

العراق تفكر بسلسلة من التشريعات التي تحميها من النقد أو المحاسبة. وكتب في تعليق على القانون "جل هؤلاء من الطبقة السياسية ربما عددياً لن يصلوا إلى 500 فرد من الفاعلين على أكثر تقدير ولو اعتمدنا رقم 38 مليون شخص هو عدد سكان العراق، فإن تلك القوانين المقترحة تتجاهل مصالح بقية المواطنين أي أكثر من 37 مليون شخص وترتكز على حماية مصالح اقلية سياسية لطالما وجهت إليها شتى أنواع الاتهامات من فساد وتبديد ثروات وصراعات عبثية، طبقاً لا تملك عقلاً ناهضاً ولا إنجازاً يشار إليه بالبنان".

ونبهت منظمات حقوقية أن بنود القانون تنطوي على إجراءات خطيرة تسلب حرية الرأي والتعبير وتمنح السلطات الحكومية صلاحيات واسعة لإصدار عقوبات تكتم الأفواه، حيث يعطي القانون السلطات الحكومية الحق في إجبار الصحفيين والمواطنين على الإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات، بما في ذلك الشخصية منها تحت طائلة معاقبتهم بالحبس أو الغرامة الكبيرة في حال امتناعهم.

وحذرت مؤسسة "سكاي لاين" الدولية المعنية برصد انتهاك حق التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في التوجه لإقرار تعديلات قانونية في العراق تستهدف تشديد تكتم الأفواه وزيادة القبضة الأمنية في البلاد على حساب حرية الرأي والتعبير.

وقالت "سكاي لاين" ومقرها ستوكهولم في بيان صحافي الأربعاء "إنها تتابع بقلق استعداد البرلمان العراقي لعرض قانون جرائم المعلوماتية للتصويت في ظل المخاوف من استغلاله لاحقاً في التضييق على الحريات التي كفلها دستور البلاد".

يقرب مجلس النواب العراقي من إقرار قانون "جرائم المعلوماتية" الذي يعتبره صحفيون وناشطون سيقا سيسلط على رقابهم لكتم أصواتهم لصالح حماية الطبقة السياسية من المساءلة والنقد، وزيادة القبضة الأمنية في البلاد.

لتغيير اسمه ليصبح "قانون الجرائم الإلكترونية". وقال عضو اللجنة بدر الزبيدي إن "اللجان المعنية بالتعاون مع الأمن النيابية وضعت اللامسات الأخيرة على قانون الجرائم المعلوماتية"، وأضاف أن "اللجنة اتفقت مع رئاسة مجلس النواب على إدراج القانون للتصويت على جدول أعمال الجلسات المقبلة".

وأفاد أن "الغرض من تشريع قانون الجرائم المعلوماتية هو القضاء على المخات من حالات الإبتزاز الإلكتروني التي تسجل يومياً".

ويعالج مشروع القانون القضايا المرتبطة بـ"الإنترنت والهاتف المحمول، وكل القضايا الإلكترونية التي لها علاقة بمواقع التواصل الاجتماعي، أو ترتبط بالأجهزة الإلكترونية".

لكن ناشطين وصحافيين أبدوا مخاوف كبيرة من هذا القانون ويؤكدون أن له أهدافاً أخرى بعيدة عن حماية المواطنين وأن هذا القانون يستهدف بشكل خاص مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر منبر المظاهرات والصحافيين والمعارضين الذين لا تجرؤ وسائل الإعلام على تسليط الضوء عليهم، والملفت في الأمر أنه لم يتم الإفصاح عن مضمون مواد معينة في القانون الجديد باستثناء تضمنه عقوبات مع التأكيد على ضرورة وجود قاض خاص بمكافحة الجرائم الإلكترونية.

ويرى الكاتب السياسي العراقي باسل حسين، أن "الطبقة السياسية في

بغداد - تقف جهات عراقية مختلفة على طرفي نقيض من قانون "جرائم المعلوماتية" الذي أصبح جاهزاً للتصويت عليه في مجلس النواب، وفيما يطالب البعض بتسريع إصداره للحد من الشائعات والإبتزاز الإلكتروني، يعتبره كثيرون تقنياً لمصادرة الحريات وتكتم أفواه الصحفيين والمعارضين، وإعفاء السياسيين من المساءلة والنقد.



باسل حسين

القوانين المقترحة تتجاهل مصالح المواطنين وترتكز على حماية مصالح أقلية سياسية

وصرح أعضاء في "لجنة الأمن والدفاع" في مجلس النواب العراقي، بأن اللجنة انتهت من نقاش مشروع قانون "جرائم المعلوماتية" في ظل وجود نية

## إعلامية سورية مختطفة في أدلب تواجه الإعدام

وأسبابه والتهم الموجهة إليها، لكن دون جدوى. ونشرت حسابات موالية للهيئة في مواقع التواصل، معلومات للدفاع عن الهيئة بالقول إن الشلو كانت تتعامل مع النظام السوري و"تصور النساء في المناطق المحررة وترسل صورهن لضباط النظام من أجل ابتزازهن". ورد ناشطون بالقول إن هذه الادعاءات محاولة رخيصة لصرف الأنظار عن التهمة الأصلية من أجل تنفيذ حكم الإعدام من دون ضجة إعلامية.

وتحسد الناشطة الإعلامية نور الشلو من منطقت الأتارب في ريف حلب الغربي، وهي أرملة وأم لثلاثة أطفال. وعملت في العديد من وسائل الإعلام المحلية، فضلاً عن عملها في منظمات المجتمع المدني المعنونة بتمكين ودعم المرأة بريفي حلب وإدلب.

يذكر أن "هيئة تحرير الشام" -بشكل متكرر- العديد من الناشطين في الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وهم واضحة لهم، وسبق أن وثقت التهمة السورية لحقوق الإنسان، وجود نحو 206 أشخاص (بينهم 23 طفلاً و59 امرأة) معتقلين لدى "هيئة تحرير الشام" بمختلف مسمياتها، من عام 2012 حتى شهر أغسطس 2019.

وتواصل "تحرير الشام" انتهاكاتها المتمثلة بحملات الاعتقال والنصفية والتضييق على الحريات في مناطق سيطرتها، حيث اعتقلت -بتهمة مختلفة- العديد من الكوادر الطبية والإعلامية والموظفين في المنظمات الإنسانية والإغاثية.



صوت نور الشلو أزعج المتطرفين

إدلب (سوريا) - نظم صحفيون وناشطون سوريون حملة على مواقع التواصل الاجتماعي لإنقاذ الإعلامية نور الشلو المختطفة منذ شهرين في سجون "هيئة تحرير الشام" بعد أنباء عن نية "الهيئة" بتنفيذ حكم الإعدام بحقها بتهمة التخاير مع التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "داعش".

وتضاربت المعلومات حول مصير الشلو المعتقلة في سجون "هيئة تحرير الشام"، وذكر مصدر مقرب من الشلو أن تنفيذ حكم الإعدام بحقها سيكون الجمعة، مشيراً إلى أن أسباب تليفق "هيئة تحرير الشام" تهمة التخاير والعمالة وإصدار حكم إعدام وتنفيذه قريباً، ما تزال غير واضحة أبداً، لأن السبب الرئيسي الذي اعتقلت بموجبه -قبل شهرين- هو "خلاف مع عائلة زوجها الموقوف على حضانة الأطفال".

وقال ناشطون إنه "لا توجد معلومات دقيقة عن مكان اعتقال الناشطة نور الشلو، وتفاصيل التهمة الموجهة إليها"، والآنباء المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي ليست أكثر من مجرد شائعات.

ويتخوف العديد من الناشطين من مصير مجهول للإعلامية أو أن يكون الحكم نفذ فعلاً، ما دفعهم إلى تنظيم حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت هاشتاغ "الحرية لنور".

مطالبين بالإفراج عنها فوراً. وحاولت أسرة الشلو ومقربون منها في مدينة الأتارب، التي تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام"، التواصل مع قياديين في الهيئة لمعرفة مكان اعتقالها

## تهم التشهير تلاحق صحافيين انتقدوا الوضع في العراق

ولم تقتصر دعاوى التشهير في الأسابيع الأخيرة على التقارير التي تناول مسألة فيروس كورونا. ففي 22 أكتوبر الماضي، صدرت مذكرة توقيف ضد سعد الصالح، الصحفي المقيمة في بغداد ومراسلة ميدل إيست آي، وذلك على خلفية نشرها مقالا ينطرق إلى المرشد الأعلى الإيراني. وأدت الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام إلى تصنيف مدن للعراق على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، إذ يقبع في المرتبة 162 (من أصل 180 بلداً) بحسب تقرير "مراسلون بلا حدود" الذي نشرته في وقت سابق هذا العام.

بالتلاعب بتبرعات الدم في المدينة. وأكد سيف الكروي أنه قدم وثائق رسمية لإثبات المعلومات التي نشرها. ومع ذلك، لم تتردد محكمة الجنابات عن استدعائه للتحقيق.

وقالت صابرين النوي، مسؤولة مكتب الشرق الأوسط في "مراسلون بلا حدود"، "إن عودة الإجراءات القانونية ضد الصحفيين العراقيين بهذا الشكل أمر يبعث على قلق كبير".

وأضافت "يجب على السلطات العراقية التوقف عن استخدام ذريعة التشهير لثني الصحفيين عن الانتقاد في هذا الوقت الحرج من الأزمة الصحية حيث الوصول إلى المعلومات يُعتبر أمراً حيوياً".

الزكريا، في الخامس من نوفمبر الجاري، إثر شكوى بالتشهير تقدمت بها مديرية صحة محافظة نينوى. وقد استدعت محكمة الموصل كلا من الدليمي والزكريا الاثنين قبل إطلاق سراحهما بكفالة.

وانتقد هؤلاء المدونون السلطات علانية معربين عن استنكارهم إزاء نقص الوسائل الطبية في مواجهة وباء كوفيد - 19.

بدره، يواجه سيف الكروي في محافظة النجف (جنوب بغداد)، دعوى قضائية بتهمة التشهير، رفعها ضده مدير بنك الدم بسبب فيديو يعود تاريخه إلى يوليو، كشف فيه الصحافي المستقل فضيحة تتعلق

بغداد - واجه ستة صحافيين عراقيين على الأقل، خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، تهمة التشهير على خلفية منشوراتهم حول سوء إدارة السلطات لأزمة فيروس كورونا، وهي تهم يعاقب عليها بالسجن. وأعربت منظمة "مراسلون بلا حدود" عن قلقها إزاء عودة هذه الملاحقات القضائية إلى الواجهة، ودعت السلطات إلى السماح للصحافيين بممارسة عملهم دفاعاً عن الحق في الإعلام وحماية لحرية الصحافة.

وأصدرت أجهزة القضاء مذكرة توقيف بحق أربعة مدونين من الموصل (شمال العراق)، وهم ريسان الحديدي ومهند العمري وساهر الدليمي وصقر